الحصون والأبراج في الأندلس: تجليات السلطة السياسية وتفاعلاتها مع المجتمعات الزراعية ـ دراسة في الأنماط والرمزية التاريخية

د. أحمد دائيم
جامعة الحسن الثاني – المغرب
daimahmed.hi@gmail.com

الملخص

تجسد الحصون والأبراج في الأندلس نموذجا فريدا للتكامل بين السلطة السياسية والبنية الدفاعية، إذ تجاوزت دورها العسكري التقليدي لتصبح محورا رئيسيا في تنظيم الحياة الإقليمية. فمن مواقعها الاستراتيجية المختلفة التي أقيمت عليها، أدت هذه التحصينات الدفاعية دورا حيويا في حماية الثغور والأراضي الزراعية من التهديدات الخارجية متمثلة في الممالك الإسبانية شمالا، وكذلك من التهديدات الداخلية عبر منع الثورات والتمردات ضد السلطة المركزية الحاكمة، مما ساهم في توطيد سلطة الدولة على المناطق الريفية. وقد تجلى تأثيرها في المنظومة الاقتصادية عبر تخزين المحاصيل وتنظيم جباية الضرائب، فضلا عن دورها في صياغة الهوية المحلية وتنظيم علاقتها بالسلطة المركزية. واللافت أن هذه المنظومة الدفاعية حافظت على فاعليتها حتى في أحلك الظروف السياسية - كعصر ملوك الطوائف وما تلا معركة العقاب - بل تعاظمت أهميتها كأداة للسيطرة الإقليمية وإدارة الموارد الاقتصادية. هذا الثبات في أداء وظائفها الثلاثية - العسكرية والاقتصادية والاجتماعية - يؤكد تجذرها العميق في نسيج المجتمع الأندلسي، متجاوزة بذلك التقلبات السياسية لتشكل ركنا أساسياً في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية. من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على التحصينات الدفاعية في الأندلس، مع التركيز على دلالاتها الرمزية بالنسبة لسلطة الدولة ودورها كأداة للسيطرة على المجتمعات الزراعية. كما ستتناول العلاقة الجدلية المتبادلة بين تنظيم المجتمعات الزراعية والسلطة المركزية الحاكمة.

الكلمات المفتاحية: الأندلس، الحصون والأبراج، سلطة الدولة، المجتمعات الزراعية، استراتيجيات السيطرة.

Fortresses and Towers in al -Andalus : Manifestations of Political Power and their Interactions with Agricultural Societies. A Study in Historical Patterns and Symbolism.

Dr. Ahmed Daim
Hassan II University – Morocco
daimahmed.hi@gmail.com

Abstract

The fortresses and towers in Al-Andalus represent a unique model of integration between political authority and defensive infrastructure, as they transcended their traditional military role to become a central axis in organizing regional life. From their various strategic locations, these defensive fortifications played a vital role in protecting frontiers and agricultural lands from external threats represented by the Spanish kingdoms to the north, as well as from internal threats by preventing revolts and rebellions against the central governing authority, thus contributing to consolidating state control over rural areas. Their influence was manifested in the economic system through crop storage and tax collection organization, in addition to their role in shaping local identity and

organizing its relationship with central authority. Notably, this defensive system maintained its effectiveness even in the darkest political circumstances - such as the era of Taifa kings and the aftermath of the Battle of Las Navas de Tolosa - and its importance actually increased as a tool for regional control and economic resource management. This stability in performing its triple functions - military, economic, and social - confirms its deep rootedness in the fabric of Andalusian society, transcending political fluctuations to form a fundamental pillar in organizing social and economic life.

From this perspective, this study aims to shed light on the defensive fortifications in Al-Andalus, focusing on their symbolic implications for state authority and their role as a tool for controlling agricultural communities. It will also address the dialectical relationship between the organization of agricultural communities and the central governing authority.

Keywords : Al-Andalus, fortresses and towers, state authority, agricultural communities, control strategies.

مقدمـــــــة

شكلت المجتمعات الزراعية في الأندلس نموذجا فريدا للتفاعل بين مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنطقة. كان لهذه المجتمعات دور حيوي في دعم النظام السياسي والاقتصادي من خلال إنتاج الموارد الزراعية التي كانت ضرورية لاستمرارية الدولة. تحت حكم المرابطين والموحدين، لم تكن التحصينات والهياكل الدفاعية مجرد أدوات لحماية هذه المجتمعات من التهديدات الخارجية، خاصة من الممالك المسيحية، بل كانت أيضا تجسد رموزا للسلطة والقوة تعكس هيمنة الدولة.

كانت التحصينات الدفاعية عنصرا أساسيا في البنية التحتية للأندلس، حيث لعبت دورا مزدوجا يتمثل في حماية الأراضي الزراعية والممتلكات من التهديدات الخارجية، وفي الوقت نفسه، مثلت رمزا للسلطة السياسية في المناطق الريفية. كما ارتبطت هذه الهياكل ارتباطا وثيقا بالتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث عززت نفوذ القادة المحليين الذين كانوا مسؤولين عن إدارة الدفاع، وجمع الضرائب، والفصل في القضايا القضائية ضمن نطاق نفوذهم.

في هذا السياق، لعب القادة المحليون دور الوسيط الرئيسي بين الدولة والمجتمعات الزراعية. وقد اتسمت علاقتهم مع مختلف حكام الأندلس بالتعقيد، حيث كانت تعكس تفاعلا بين السلطة المحلية والسلطة المركزية ضمن نظام اجتماعي قائم على القيم العرفية والتقاليد المحلية. لم تكن هذه التفاعلات مقتصرة على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تأثرت بشكل كبير بالقوانين العرفية، والتي ساهمت بدورها في تشكيل الهويات المحلية للمجتمعات الزراعية.

1 - التحصينات الدفاعية في الأندلس: قراءة في رمزية السلطة وآليات السيطرة على المجتمعات الزراعية

ساهمت دراسة التحصينات الدفاعية بالمجالات الريفية الأندلسية في إلقاء الضوء على تاريخ المجتمعات الزراعية، على الرغم من تشابك التفسيرات العامة وأحيانا المواقف الجدلية إلى حد ما، بشكل لا ينفصل عن تشكيك بعضها البعض في صحة الاستنتاجات المتوصل إليها. لذلك، وفي إطار تفسير ذو طابع اجتماعي شامل وأكثر جوهرية، مرتبط بأصل هذه التحصينات الدفاعية وليس بأشكالها الخاصة التي ربما اتخذتها المجتمعات الزراعية تبعا لخصوصيتها المجالية، فقد توافقت معظم التحصينات الدفاعية في هيكلها وتوزيعها مع شكل محدد من التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهو ما يجعلنا نشك في إمكانية ربط ظهورها بحدث معين، أو بحالة تاريخية معينة.

اعتبرت التحصينات الدفاعية الأندلسية رمزا لإعلان القوة والمقاومة ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وحاجزا كاسرا لأمواج الهجمات العسكرية المسيحية الذي يمنعها من اختراق قلب الأندلس الإسلامية. وفقا

لذلك، حازت المكانة الاستراتيجية لهذه التحصينات على اهتمام الدول التي تعاقبت على حكم الأندلس وجعلتها ضمن أولوياتها، بل ومثلت أحد الصور المعبرة عن إيديولوجيتها السياسية وقوتها العسكرية، وهو ما يحيلنا إلى رمزية هذه التحصينات باعتبارها دعاية للسلطة المركزية وتعبيرا عن تنظيم اجتماعي وسياسي. علاوة على أنها شكلت عنصرا شعاريا ناطقا ورسائل مرئية يتم من خلالها إنتاج الهوية الواضحة بين السلطة المركزية والمجتمعات الزراعية، بمعنى أن بناء أيقونية سلطة الدولة في المجالات الزراعية اتخذ عنصرا تصويريا تمثل في الحصن بالدرجة الأولى، الذي كان حضوره الضروري غير قابل للاستبدال في المشهد الواقعي للمجال الأندلسي، بالإضافة إلى ارتباطه بالسمات الأساسية لقوة الدولة، وتجسيده لسلطتها السيادية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يعتبر رمزا لحضور الدولة وهيمنتها على المجال الداخلي واستعداداها وجاهزيتها لصد أي عدوان خارجي يستهدف كيانها، وهو ما يمكن تفسيره على أنه علامة لا لبس فيها على التصميم المؤكد الذي يظهر في التزامها الواضح بالدفاع عن حدودها.

تبرز الآليات التي استخدمتها الدول الحاكمة في الأندلس في بسط سيطرتها على المجتمعات الزراعية في نقطتين أساسيتين، الأولى تتمثل في إنشاء إيديولوجية خاصة بها، والعمل على نشرها لتأكيد هيمنتها المُمَارَسَة على مختلف هياكل المجتمعات الزراعية التي كانت محصنة في أوقات معينة ضد تأثير الدولة. وقد كانت المدينة أداة لنقل وتوطيد سيطرة الدولة على المجتمعات الزراعية، حيث ساهمت قوة النخب الحضرية بشكل كبير في انتشار سلطة الدولة، والحد من تعدد الأشكال الاجتماعية التقليدية لسكان المدن وتحييدها، مما أدى أيضا إلى تقييد الاستقلالية التقليدية للمجتمع الحضري عن سلطة الدولة. وعلاوة على ذلك، لم يقتصر هذا الجهد بأي حال من الأحوال على المجتمع الحضري، إذ كان تعزيز السلطة المركزية للدولة يهدف إلى الذهاب لأبعد من ذلك بكثير، بغرض السماح لها بالتدخل بشكل مباشر في توجيه الاستراتيجيات الاقتصادية. وفي المجتمعات الزراعية الأندلسية المتماسكة بقوة، عملت الدولة بشكل تدريجي على اختراق وتقويض الهياكل الاجتماعية المستقلة تقليديا، التي خلفتها البنية الاجتماعية القائمة على روابط القرابة ببطء ، مستغلة عملية التفكك التي بدأت تلحقها. أما النقطة الثانية، فتبرز في إقامة مجموعة من الحصون والأبراج التي إلى جانب دورها الدفاعي، شكلت عنصرا رئيسيا للتنظيم الإقليمي الأندلسي ونموذجا قائما يعكس قوتها داخل المجتمعات الزراعية[1]، وهذا يعني أن هناك من الحصون من شكلت وسيلة دفاعية أحيانا، في حين كان لأخرى حضور رمزي فقط، هدفت الدولة من خلالها إلى فرض سلطتيها القضائية والاقتصادية على المنطقة المقامة به. وقد لاحظ غيشار (P. Guichard)[2] عند تحليله لرسوم خرائط التحصينات في شرق الأندلس، أنها لا تشغل الثغور بشكل أساسي، بل على العكس، تتركز في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وهو ما يعني أنها مرتبطة بالسيطرة الفعلية للسلطة المركزية على الأرض في مناطق الاستقرار والإنتاج، أكثر من ارتباطها بالاحتياجات العسكرية الظرفية.

ونود أن نسلط الضوء على خاصيتين للحصون الأندلسية، الأولى من حيث تميزها بتموقعها في مناطق ذات إمكانيات خاصة للدفاع أو السيطرة الإقليمية، مثل إقامتها على حافة شديدة الانحدار أو قمم صخرية، على الرغم من أنها قد تختلف وفقا لمناطق ووظيفة الحصن والقرى الواقعة في مجاله والعلاقة التي أقيمت بينها، والحقول والمراعي والموارد المائية للمنطقة التي تلعب أهمية خاصة في عملية اختيار الموقع[3]. أما الخاصية الثانية، فتبرز في أفقية هذه التحصينات، مقارنة بعمودية القلاع الفيودالية[4]. وقد تم دمج هذه الحصون في الهيكل السياسي للدول التي حكمت الأندلس، من خلال وجود حاميات عسكرية بها إما بشكل مؤقت أو دائم.

شكلت الأرض المساحة الاقتصادية والاستغلالية التي استقر عليها المجتمع الزراعي في الأندلس، لذلك عملت السلطة المركزية على أخذ زمام المبادرة في بناء واستخدام الحصون، كضمان فعال للسيطرة السياسية والمالية على مختلف الأقاليم من طرفها. وقد كان كل حصن جزءا من شبكة أكثر تعقيدا تشكل منطقة إقليمية كبيرة سيكون مركزها مدينة معينة، وهذا هو العنصر الذي خدم الدولة في هيكلة المجالات الزراعية، وجعلها تحت مراقبتها المستمرة. وفي المقابل شكلت الحصون والأبراج استجابة لاحتياجات

الفلاحين أيضا، إذ من المحتمل استخدامها كمرافق لتخزين فائض الإنتاج الزراعي، وكذلك لحماية الأسر المحلية وماشيتها[5]. على الرغم من اعتقادنا بأن وظيفة الملجأ متأصلة في أي حصن أو برج، أو مكان طبيعي منيع.

يستوجب منا الفهم العميق والشامل لحضور سلطة الدولة داخل المجتمعات الزراعية، استخدام نهج يقوم على دراسة العلاقات القائمة بين الحصن والأرياف الخاضعة لسلطته. حيث أن من شأن التنظيم المجالي وأنماط الاستقرار أن تيسر التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الدولة والمجتمعات الزراعية. ويمكن ذلك من خلال معرفة ما إذا كان الحصن يحتوي على مساكن دائمة أم لا لأهم ممثلي الدولة في المنطقة، إلى جانب ضمه لحامية دائمة قادرة على فرض سيطرة عسكرية واجتماعية على المجال الخاضع للحصن، أو على العكس من ذلك، أي أنها مصممة في المقام الأول كخط دفاعي، وربما حتى كملاجئ لمجموعات كبيرة من السكان في حالة الخطر. كل هذه العوامل مهمة لفهم طبيعة العلاقة بين ممثلي سلطة الدولة والمجتمعات الزراعية المحلية، وكذلك تطورها بمرور الوقت.

تبقى النقطة الأولى التي سنلاحظها بخصوص هذه التحصينات أنها شكلت حلقة وصل بين المجتمع الزراعي والسلطة المركزية القائمة، ناهيك عن أنها لم تكن معزولة أبدا عن محيطها، بل شكلت مكملا للقرى في المجالات الريفية، وظيفتها دفاعية بحثة إلى جانب ممارستها السيطرة المحلية والإقليمية على المجتمعات الزراعية ومجالاتها من خلال المراقبة وجمع الضرائب، بالإضافة إلى توفيرها ملجأ مؤقت للأسر في وقت الحاجة، ومساحات تخزينية لفائض الإنتاج الزراعي، قصد حمايتها من أي نهب أو تلف وتدمير قد يلحقها جراء هجمات خارجية محتملة[6].

تشكل الحصون كما أسلفنا الذكر، تجسيدا للقوة المتغيرة المتراكمة والممارسة من قبل جهات اجتماعية فاعلة ومختلفة. وبعيدا عن كونها عناصر مبرزة لعلاقات القوة داخل المجالات الزراعية، شكلت قطعا معمارية تستخدم بنشاط لتأكيد السلطة المفروضة على المجتمعات الزراعية من طرف الدولة. وفي عهد دول الطوائف مثلا، فإن وجود هذه الحصون يحدد من يمتلك السلطة الفعلية في دول الطوائف، وبالتالي فإن توزيعهم يرسم بطريقة ما الجغرافيا السياسية الأصيلة لكل طائفة. ولا شك أن الحصون بدول الطوائف ساهمت في السيطرة على المجالات الزراعية وإنتاجيتها، وبالتالي الضرائب. حول هذه العناصر، كانت الحصون والحاميات المتمركزة فيها والقادة الذين يديرونها، يؤدون وظائف مختلفة تتعلق بعمل الجيش، وضمان السيطرة الإقليمية على المجتمعات الزراعية، والحفاظ على النظام العام في الأرياف، وضمان سلامة الممتلكات الخاصة لملوك الطوائف، وبشكل رئيسي جباية الضرائب سنويا.

وحسب وجهة النظر هذه، فمن المنطقي أن توزيع الحصون يميل إلى التزامن مع توزيع الموارد الزراعية، حيث أصبح وجودها أكثر كثافة في المجالات الزراعية الأكثر خصوبة واكتظاظا بالسكان، في مقابل تشتتها بالمجالات الأقل إنتاجية زراعيا ومن حيث حيازتها للثروة الحيوانية[7]. ويشير الباحث الإسباني خوليان أورتيغا (Julián Ortega)[8] إلى أن طائفة بني رزين في شنتمرية الشرق مثلا، ضمن حكامها هيمنتهم على مجتمعاتها الزراعية من خلال حوالي اثني عشر حصنا، والتي تم تحديد نصفها تقريبا على الأرض حتى الآن.

لعبت الحصون دورا مهما وحاسما في تأمين حكم دول الطوائف والحفاظ عليه، لهذا السبب سعى ملوك الطوائف إلى ضمان ولاء قادتهم على هذه الحصون، وذلك راجع بالأساس إلى مجموعة المشاكل التي من الممكن أن يتسبب فيها هؤلاء القادة لحكامهم، التي كان من أهمها تسليم الحصن لحاكم منافس، إلى جانب استئثارهم بقسم كبير من الضرائب مع التوسع في فرضها والتشدد في جبايتها. وقد تركت لنا المصادر أمثلة عديدة على التوترات التي نشأت بين ملوك الطوائف وقادة حصونهم، ومنها مقتل منذر بن يحيى التجيبي (427 - 430 هـ/1036 - 1038م) حاكم طائفة سرقسطة على يد ابن عمه عبد الله بن حكم، وكان من قادته[9]. كما تعرض عبد الملك بن رزين (436 - 496 هـ / 1044 - 1103م) حاكم طائفة شنتمرية الشرق لمحاولة اغتيال فاشلة، من لدن صهره عبيد الله قائد حصن أذكون الواقع شمال شرقي مدينة شنتمرية سنة 493 هـ / 1100م[10].

وبخصوص الأبراج، أشار الباحث فرانسيسكو بيلايسبيسا (Francisco Villaespesa)[11] إلى أن عملية إنشائها عرفت طفرة كبيرة خلال العصر الموحدي، لأن تهديدات الممالك المسيحية واختراقها للعمق الأندلسي جعلت مفهوم الحدود يتطور، من خلال استهدافها لمجالات زراعية واسعة ظلت غريبة على الصراع الحدودي. فأصبحت عملية تحصين المجالات الزراعية المنتجة والحيوية، والمرتبطة ببعض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، أولوية وضرورة مطلقة خاصة بعد معركة العقاب (609 هـ / 1212م)، وما نتج عنها من بداية تراجع قوة الدولة الموحدية وأزمة السلطة بها. ونتيجة لذلك، فكر الموحدون في الحاجة إلى الدفاع عن أراضيهم الأكثر أهمية اقتصاديا، وحمايتها بواسطة سلسلة من الأبراج. وفيما يتعلق بالغرض المحدد الذي يمكن أن تحققه هذه الأبراج، كان الهدف الأول لها السيطرة على المناطق الزراعية الحيوية المحملة بثروة اقتصادية، تبرز في انتاجيتها الكبيرة خاصة من الحبوب وحمايتها.

يثير وجود الأبراج بالمشهد الزراعي الأندلسي العديد من التساؤلات، المتعلقة بأنظمة الدفاع في المجالات الزراعية، وهل كانت بأكملها من إنشاء السلطة المركزية أم أن المجتمع الزراعي المحلي ساهم في إقامة بعضها؟ فمدينة بسطة مثلا بكورة جيان، التي اشتهرت بكثرة بساتينها وإنتاجها الغزير من التوت والحرير والزيتون ومختلف أنواع المحاصيل الزراعية، امتازت أراضيها بـ **"جودة الحصانة"** حسب وصف الإدريسي[12]، نظرا للأبراج المحيطة بها خاصة تلك الواقعة في مجال نفوذ **حصن طشكر** المنيع القريب من بسطة، والذي امتازت الأراضي التابعة له أيضا بخصوبتها وتنوع محاصيلها وغلاتها.

وتذكر بعض المصادر الإسبانية[13] أن أرياف بسطة كانت مليئة بالأبراج الدفاعية، التي تجاوز عددها أكثر من ألف برج صغير، حيث شهدت المنطقة منذ الفتح الإسلامي عملية تسييج دفاعي بشكل تدريجي، وصولا إلى الفترة النصرية التي عرفت فيه هذه المنظومة الدفاعية تطورا كبيرا، مستفيدة من التضاريس الجبلية المحيطة بها، الأمر الذي مكنها من إنشاء شبكة دفاع قوية في جميع أنحاء الإقليم، عبر بناء حصون جديدة وتعزيز تلك التي بنيت منذ قرون، والتي كانت متصلة ومدعومة بعدد كبير من أبراج المزارع وأبراج المراقبة.

يشير الإدريسي[14] أيضا إلى أن أرياف مدينة طركونة شرقي لاردة، كانت تضم أبراجا منيعة. ويقدم لنا الحميري[15] وصفا غاية في الأهمية عن المجال الزراعي الخصيب والغني لمدينة لاردة بالثغر الأعلى، وعن حصنها المنيع والمشرف على فحص عريض يعرف بفحص **"مشكيجان"**، الذي كانت به الكثير من الضياع والمزارع والمراعي، حيث زود الفلاحون كل ضيعة منها ببرج أو سرداب يلجؤون إليه احتماء من هجمات الإسبان.

وباختصار، سنلاحظ أن المجتمعات الزراعية الأندلسية كانت مهددة على مستويين، الأول داخلي يكمن في سلطة مركزية تستهدف تفكيك عوامل استقلاليتها الجزئية والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية، والثاني يتجلى في التهديدات الخارجية التي تسعى إلى تقويض وحدة أراضيها وطردها منها، وهو ما يدفعها إلى البحث عن سبل وآليات لحماية كيانها، والتي تجسدت في بناء العديد من الأبراج التي تشكل جزءا من نسيج فردي وجماعي. وستكون بعض هذه الأبراج بمثابة نواة لإنشاء بعض القرى، إما بسبب قيمتها الاستراتيجية العالية أو كعنصر محدد للقوة السياسية السائدة.

يتم تأسيس العلاقة بين السلطة المركزية والمجتمعات الزراعية من خلال شخصية **"القائد"**، الذي يعد من بين أهم الشخصيات التي تعكس مسألة طبيعة علاقات القوة داخل المجتمعات الزراعية الأندلسية، باعتباره أعلى ممثل للدولة على المستوى المحلي، وأداتها الأساسية لممارسة السلطة في المجالات الريفية. ونظرا لاتصاله المباشر المستمر مع المجتمعات المحلية، تقلد القائد دورا مؤثرا وحاسما نيابة عن السلطة

المركزية. وقد لعب القائد أيضا عدة أدوار في الإدارة المدنية والعسكرية[16]، ومن ضمن اختصاصاته إدارة الحصون والأبراج المحلية، إلى جانب الدفاع عنها وعن الأراضي المحيطة بها، مع قيامه بجمع الضرائب[17]. ويشير غيشار (P. Guichard) إلى أن وظيفة **"القائد"** قد تغيرت في المناطق التي سيطرت عليها الممالك المسيحية الإسبانية بالموازاة مع انحسار رقعة الدولة الإسلامية في الأندلس، مقدما

مثالا عن حصون مدينة بلنسية التي سقطت بيد خايمي الفاتح (Jaime el Conquistador) ملك أراغون سنة 636 هـ/ 1238م، حيث انحصر دور **"القائد"** في وظيفته العسكرية البحتة، دون أي نوع من الحقوق أو الولاية القضائية على المجالات الريفية الخاضعة لسلطته. وكان يحصل على راتبه السنوي الثابت من قبل المأمور الملكي المسؤول عن تحصيل الإيرادات، والضرائب الملكية.

علاوة على ذلك، قام القائد بإقامة علاقة أكثر تفاعلية مع المجتمع الزراعي الخاضع لسلطته، ناهيك عن لعبه دورا تحكيميا في ذات المجتمع، بالتعاون الوثيق مع شيوخ كل القرى داخل دائرة سلطته، والسلطات القضائية والدينية. ويعكس تعاون شيوخ القرى وجماعاتها مع موظفي الدولة، تبعية المجتمعات الزراعية المحلية وخضوعها لسلطة الدولة. وبالتالي، يشكل القائد نقطة اتصال مؤسساتية بين السلطة المركزية والمجتمعات الزراعية، وفاعلا محورا في الحوار والوساطة بينهما. ونلاحظ أن السلطة المركزية كانت تعين عمال الكور وقادة الحصون وفقا لاعتبارات خاصة، أهمها الولاء للبيت الحاكم والقدرة على تصريف الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية للمجال الخاضع لسلطتهم[18].

اعتبر عمر بن عبد العزيز أرض الأندلس ثغرا[19]، وبالتالي فهي تمتلك قابلية الخضوع للتأثيرات الاقتصادية والثقافية، وكذلك التوغلات العسكرية التي يمكن أن تتسبب في انهيار مجالاتها الحدودية وإلحاق الضرر بنسيجها الاقتصادي الدقيق، لا سيما خلال القرون الأولى من التشكيل والأسلمة. وقد كان تدخل السلطة المركزية دائما ما ينطوي على جهد اقتصادي كبير وحشد للجيش، من أجل الحفاظ على السيطرة على الثغور جنبا إلى جنب مع الموارد والضرائب المرتبطة بالمجتمعات الزراعية بها. ومع ذلك، فإن تغلغل الدولة في الثغور بعيدا عن مراكز قوتها، يعتمد دائما على مدى قبول المجتمعات الزراعية المحلية لحضورها، وقبل كل شيء، على السلطة الفعلية التي تحتفظ بها النخب المحلية، وهو ما يفيدنا بأن تنظيم المجتمعات الزراعية المحلية، لم يكن يعتمد فقط وحصرا على الدولة. وهذا بالتأكيد ليس لإنكار وجود الدولة، بل للإشارة إلى أن دورها كان على الأرجح دورا ثانويا، حيث أن سلطتها كانت تتجلى في النخبة المحلية. خاصة وأن عملية إنشاء الدولة لهياكل سلطتها في مجتمعاتها الزراعية سيواكبه تطور، لا يمكنها معه الوصول إلى استقرار معين إلا عندما تكون هناك أرستقراطية قادرة على ممارسة سيادة إقليمية مرتبطة بالدولة. ونحن هنا نتحدث عن أرستقراطية قادرة على فرض التزامات على المجتمعات الزراعية، في إطار سيادة إقليمية فعالة ستثبت أنها أداة أساسية لسيطرة الدولة.

حازت الثغور على أهمية خاصة بالنسبة للسلطة المركزية في الأندلس، على الرغم من المعطيات المصدرية[20] التي أشارت إلى أن هذه المناطق عانت من عدم وجود هيكل تنظيمي ثابت، حيث لم يكن وجود السلطة المركزية مستقرا بها، لكنها اعتبرت أن وجودها القوي في هذه الأراضي ضروري لسببين رئيسيين، الأول يكمن في حضورها العسكري للدفاع عن أراضيها ضد أي تهديد خارجي محتمل، والثاني يبرز في تأكيد هويتها الخاصة

وفرض سلطتها على المجتمعات الزراعية بهذه المناطق البعيدة عن المركز. ونجد مثالا عن هذا في الأمر الذي أصدره الخليفة الحكم المستنصر بالله (350-366 هـ/ 961-976م) سنة 354هـ/ 965م، لغالب الناصري قائد الثغر الأوسط بإعادة بناء حصن **"غرماج"** (Gormaz) الذي يشكل خط الدفاع الأول عن مدينة سالم والواقع على تل يطل على الضفة اليمنى لنهر دويرة (Duero)[21].

ولم تكن المعلومات المستقاة من المصادر حول الثغور كافية، بالشكل الذي يُمَكن الباحثين من تكوين صورة عامة حول هذه المجالات الجغرافية. ويمكننا إرجاع هذا النقص في المعلومات، إلى أن الثغور في غالب الأحيان لم تكن تحت السلطة المباشرة للمركز، بل تحت سلطة بعض أسر الأعيان من البربر (بنو سالم) والمولدين (بنو قسي) والعرب (التجيبيين)، حيث كان ولاء بعض هذه الأسر نسبيا للسلطة المركزية، مقارنة بأسر أخرى[22]. علاوة على قيام بعضها بالمصاهرة والتحالف مع الممالك الإسبانية في الشمال، مثل مصاهرة بني قسي في الثغر الأعلى لملوك كل من نافارا وليون، والتحالف معهم ضد سلطة قرطبة[23]. ولذلك، عمل الأمويون في حالات عديدة على إبعاد الأسر المتمردة في الثغور، وتعويضها بولاة يعينون من قرطبة مباشرة[24]. كما أنه في حالات معينة تدخلت السلطة المركزية لنزع فتيل النزاع بين

ممثليها المحليين، مثل التدخل الذي قام به الخليفة الناصر لدين الله عندما أرسل سنة 329 هـ / 941م، القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى (ت 338 هـ / 950م) إلى الثغر الأعلى لإصلاح الخلاف الذي نشأ بين التجيبيين وبني رزين[25].

في هذا السياق، يبدو أن الثغور الأندلسية بالإضافة إلى كونها مناطق حدودية، إلا أنها لم تكن تعتمد بشكل كامل على السلطة المركزية في قرطبة. ولعل تفسير ذلك يكمن في طبيعة كل من هذه الثغور والمجتمع القائم بها، بالإضافة إلى البعد عن المركز الأمر الذي ولد هوية متمردة معارضة للأمويين في قرطبة، ناهيك عن الظروف السياسية والعسكرية التي كانت تمر بها الأندلس بشكل عام.

يمكننا ملاحظة هامشية الثغور من حيث الإنتاج بالنسبة للسلطة المركزية مقارنة بغيرها من المناطق الأندلسية، التي وفرت موارد اقتصادية وديموغرافية كفيلة بدعم النشاط السياسي والعسكري، لوضع كامل الأندلس تحت سلطتها. وهو ما يجعل هذه الثغور تندرج ضمن خانة الأقاليم التي يصعب إدماجها بشكل مباشر في الهيكل السياسي والاقتصادي العام للدولة، إما بسبب نقص الموارد القابلة للاستغلال أو الضعف الديمغرافي، إلى جانب عدم استقرارها سياسيا. ويُحتمل أن هامشية الثغور مردها لأسباب تاريخية بشكل أساسي، مرتبطة بمدى تغلغل وحضور السلطة المركزية بها، بالإضافة إلى أن قلة الإشارات المصدرية حولها، هو دلالة واضحة على هامشيتها. كما أن حضور فئة الأعيان المحليين كحكام عوض السلطة المركزية في مناطق الثغور، يعكس استقلالية أكبر للمجتمعات الزراعية بها، ويجعل من هذه الثغور مناطق معزولة عن هيمنة السلطة المركزية، مع القدرة على إنشاء هياكل السلطة على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار الدولة الأموية وجزئيا الدول الإسلامية التي خلفتها في الأندلس، أنها شكلت تعبيرا سياسيا عن نظام الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الزراعية بالثغور، التي كانت عملية إنشائها معقدة. هذا الاستغلال وصل إلى ذروته إبان فترة الخلافة، لينخفض بوتيرة متفاوتة اعتمادا على طبيعة أقاليم كل ثغر ونوعية الأراضي به، حتى أصبح هذا النموذج غير قابل للاستمرار، مفسحا المجال لنموذج سياسي جديد متمثل في الممالك المسيحية.

2 ـ منظومة الحصون والأبراج الأندلسية: جدلية العلاقة بين تنظيم المجتمعات الزراعية والسلطة المركزية

حددت بعض المواقع الجغرافية خاصة في المجالات الحدودية بشكل كبير الخصائص والوظائف العسكرية والدفاعية للحصون والأبراج، من حراسة الثغور وحمايتها من أي عدوان قد تتعرض له، وتشكيلها ملاجئ محصنة لحماية الفلاحين من الأخطار التي كانت تتهدهم. وكان هذا النوع من الحصون ذات الطابع الحمائي (Châteaux refuges)[26] على غرار باقي التحصينات الداخلية تقام عادة في مواقع مرتفعة، وتضم نطاقا أو حزاما محصنا بشكل طبيعي، أو بواسطة الحجارة. وتتخللها أبراج خاصة في الزوايا مجهزة بشرفات للدفاع عن الحصن في حالة الهجوم عليه. وقد يأوي النطاق المحصن بعض الأدوات الضرورية كصهاريج المياه، أو مخازن السلاح والمؤونة. وخارج هذا الحزام المحصن في تجاه المنحدر، تتشكل أرباض الحصن حيث سكن الجند وعائلاتهم، بالإضافة إلى بعض الحرف الضرورية للحياة اليومية حول الحصن.

ومما لا شك فيه أن مسألة الثغور شكلت منذ قيام مملكة غرناطة النصرية في منتصف القرن 7 هـ / 13م، عاملا انعكس تأثيره على الواقع السياسي والتنمية الاقتصادية والجانب الاجتماعي للمملكة، مما أثر على الحياة اليومية لجزء كبير من السكان خاصة أولئك الذين عاشوا في الثغور.

اشتقت التحصينات النصرية جزءا كبيرا من عناصرها الهندسية من التحصينات الأندلسية التي سبقتها، إلا أنها تمتعت بخصائص معينة ميزتها عنها كتدعيم وتقوية الأسوار المقامة من الطوب الطيني بالحجارة الصلبة، وتوسيع محيط جدران الحصون، مما ساهم في زيادة مساحتها[27]، خاصة تلك التي كانت تقع في الثغور. لكنها تبقى مميزات محدودة، لأن التغييرات الاجتماعية التي ربما حدثت لم تكن عميقة بما يكفي لإحداث كيانات مادية جديدة. وذكر ابن الخطيب[28] إلى أن السلطان محمد الغني بالله قاد عملية إصلاح

واسعة لتحصينات ثغور مملكته، مثل حصن أرجدونة (أرشدونة) الواقع شمال مالقة والذي كان الخراب قد لحقه، وحصن أشر الواقع ما بين حصن أرشذونة ومدينة باغة. ونلاحظ أن برنامج الإصلاح الشامل للتحصينات الذي أقره السلطان الغني بالله، وتم تنفيذه في حصون الثغور، لم يؤثر فقط على هذه الحصون، وإنما أيضا على أهم المدن النصرية خاصة العاصمة غرناطة، وفي قلعة قصر الحمراء مقر السلطة المركزية النصرية. وبشكل عام، يبدو أن هناك جهدا مهما قامت به الدولة النصرية بهدف تقوية الحصون الريفية، وهو ما يوضح وزن الدولة بشكل متزايد. وبهذه الطريقة كانت الدولة النصرية مسؤولة عن الدفاع عن المجتمعات الزراعية في الثغور، خاصة الشمالية منها.

يظهر إبان الفترة النصرية أن السائد من الأبراج في الثغور لم يكن من إنشاء الدولة بأكملها، بل أقامت المجتمعات الزراعية بهذه المناطق حصونا وأبراجا دفاعية هي الأخرى، بهدف توفير الحماية لها في ظل تواتر التهديدات والتوغلات القشتالية التي ساهمت بشكل قوي في إعادة انتشار السكان، وتركز استقرارهم في المناطق الآمنة والمحصنة[29]. وقد ظهر دور هذه الأبراج المقامة من قبل المجتمعات الزراعية المحلية بدور جلي على عهد السلطان النصري محمد المستعين بالله (794-810 ه-(1392/1408م)، حيث وجه القشتاليون حملة عسكرية قوية سنة 809 هـ / 1407م لم يستطع معها المستعين بالله أن يواجهها بالموارد العسكرية المتاحة له، خاصة وأن الحملة استهدفت الحدود الشرقية والغربية لمملكة غرناطة[30].

وفي المقابل أتاحت الحملة القشتالية للقوى المحلية القيام بدور رئيسي بسبب الحاجة إلى مواجهة الهجوم وصده بمواردها الخاصة، وبالتالي تعويض النقص المؤسسي للدولة النصرية. وأدت هذه المسألة في النهاية إلى تقويض القوة العسكرية والسلطة المركزية لغرناطة، والتي كان عليها أن تركز جهودها على الحدود الشرقية والغربية بالتناوب، مع ما يترتب على ذلك من استنزاف للدولة.

وإذا كانت مسألة الحدود مبررا واقعيا لإنشاء مثل هذه التحصينات الدفاعية وتقويتها، بمبادرة من قبل المجتمعات الزراعية بها وبدعم من الفقهاء خاصة على المستوى المالي، أو بتوجيه مباشر من السلاطين النصريين درءا لهجمات القشتاليين[31]، فإن إقامتها بمناطق أخرى داخلية من مملكة غرناطة بعيدة نسبيا عن الخطر، يطرح تساؤلا حول الغرض منها؟ ورد فعل بني نصر إزاءها؟ وهو ما سيدفعنا إلى افتراض أن المجتمعات الزراعية بالمناطق الداخلية، قد شعرت بأن لديها القدرة الديمغرافية والاقتصادية لإقامة هذه الأبراج، وإثبات قوتها في مواجهة الدولة.

ومن اللافت للنظر أن الحصون في المجالات الريفية لمملكة غرناطة، باستثناء الحدود مع قشتالة كانت ذات أهمية ثانوية، حيث تم تجريدها من وظائفها القضائية والاقتصادية حتى لا تشكل تهديدا لسلطة الدولة[32]. وفي المقابل اعتمد النصريون على القصبات الحضرية في السيطرة على الأرياف، في حين تكتسي الحصون الريفية أهميتها فقط عند حصول ثورات وتمردات بمجالاتها ضد السلطة المركزية. ويبدو أنها كانت بمثابة مكمل لمنظومة الدفاع المقامة حول المدن[33]. وهو ما يدفعنا إلى استنتاج أن المجالات الريفية في مملكة غرناطة تخضع لسلطة المدن، باستثناء المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها مثل منطقة البشرات التي كانت حصونها وأبراجها منذ الخلافة الأموية في الأندلس إلى غاية مملكة غرناطة، تخضع لقادة فوض لهم المركز سلطة إدارتها وضبطها[34].

وفي مواجهة التهديدات المحتملة التي يمكن أن تلحق بالمجالات الزراعية الأندلسية، يمكن أن تشكل الأبراج حلا مؤقتا فقط لحماية الأسر مما يعزز فكرة المأوى المحلي، على عكس المدينة التي كان الاعتماد عليها أمرا ضروريا، بالنظر إلى أنه في أوقات الصراع كان من الشائع لجوء الأسر إلى خلف أسوار أقرب مدينة طلبا للحماية. وقد أشار المؤرخ أنطونيو مالبيكا (Antonio Malpica)[35] إلى أن القرى والحصون الحضرية كانت مجبرة على المساهمة في إصلاح أسوار المدن. وهو ما يمكننا أن نفسره أولا بتبعية المجالات الزراعية للمدينة وللسلطة المركزية، وثانيا بعدم قدرتها الدفاع عن نفسها بشكل كاف بوسائلها الخاصة. هذا التفسير يدفعنا إلى افتراض أن سلاطين بني نصر وقادة المدن، ربما لم يكونوا ليسمحوا بوجود تحصينات ريفية قوية يمكن أن تنافس الحصون الحضرية وتشكل منطلقا للتمرد ضدهم، خاصة في وقت تم فيه تكريس كل الجهود للدفاع عن المملكة. لذلك كانت موافقة السلطة السياسية

والعسكرية شرطا ضروريا لإنشاء هذه الحصون الريفية، مع ضرورة الحفاظ على قدراتها الدفاعية محدودة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الصراعات حول السلطة التي شارك فيها أفراد الأسرة الحاكمة وأهم أسر الأعيان في العصر النصري، اعتمدت على دعم الحواضر. في المقابل نلاحظ غياب تمردات وثورات داخلية تستند إلى الحصون الريفية، على الرغم من أننا نجد رفضا لفرض ضرائب جديدة إلا أن التذمر منها كان محدودا، وهو ما أشار إليه ابن الخطيب عند إبرازه صفات سكان مملكة غرناطة، حيث يقول: **"وطاعتهم للأمراء محكمة، وأخلاقهم في احتمال المعاون الجبائيّة جميلة"**[36]. وهو ما يعكس وعي الغرناطيين بالوضعية التي كانت عليها مملكتهم في مواجهة التحديات الخارجية، ما يفرض توافقا داخليا مع تعبئة جميع الموارد المالية الممكنة، من أجل تقديم استجابة أكثر فعالية للضغط العسكري القشتالي المتنامي والقوي.

ومن غير الواضح سبب حيازة بعض القرى لأبراج دون غيرها، لكن يمكننا أن نربط ذلك بقربها من المدن المهمة وعلاقتها بها، والتباين في الموارد الطبيعية لمجال كل القرى وعدد سكانها. حيث أن هذه الأبراج تشكل تحصينات دفاعية متقدمة لحماية المدينة القريبة منها، علاوة على أن القرى ذات المردود الاقتصادي العالي والكثافة السكانية الكبيرة هي التي أقيمت بها أبراج.

وبعد استعراضنا لدور التحصينات في إبراز وفرض سلطة الدولة، في مواجهة المجتمعات الزراعية داخل الأندلس، سيكون من اللازم الإشارة إلى أن هذه التحصينات لعبت دورا عكسيا في حالات معينة، حيث شكلت منطلقا لتمردات وثورات ضد السلطة المركزية من قبل المجتمعات الزراعية المحلية.

قامت الحصون بدور مهم في الفتن والثورات متجاوزة بذلك دورها الدفاعي والأمني، بالموازاة مع أهميتها الاقتصادية تبعا للأراضي الزراعية التي كانت تدخل في دائرة نفوذها، لذلك كانت محورا للصراع بين السلطة المركزية والمنتزين بها ممن يملكون بعض الحصون وأحوازها. وتباينت هذه الحصون بين التي كانت موجودة وسيطر عليها المنتزون، وبين تلك التي لم تكن قائمة في مجال ظهور هؤلاء الثائرين، لذلك لجأ بعضهم إلى تشييدها ومنهم بنو موسى ذي النون الذين شيدوا بكورة شنتبرية **"الحصون والمعاقل، وأحدثوا بها القرى والمنازل"**[37].

شكل الحصن عنصرا أساسيا في النظام المؤسسي المعقد للمجتمعات الزراعية في الأندلس، لكونه عاملا مهما يفسر سلوكيات معينة في الديناميات الاجتماعية لهذه المجتمعات. ونجد أنه من المثير للاهتمام التركيز بشكل مباشر على أحد العناصر المحددة للحصن، وهم **"السكان"** الذين تمارس عليهم الولاية القضائية وليس على الإقليم. ومن الواضح أن كل مجموعة سكانية كان لديها مساحة تستقر بها، والتي تحدد جميع أنواع التجمعات البشرية؛ أي الحصن ومنازل الفلاحين والحقول...إلخ. وبالتالي، فإمكانية تقدير أو تسليط الضوء على الأهمية القضائية للحصن على السكان وليس على الأرض، ستمكننا من فهم النظام المعقد للعلاقات داخل هذه المجتمعات الزراعية الأندلسية. ويمكن تحليل هذه المسألة من خلال ربطها بعدم وجود سكان حتى لو كانت هناك قلاع، فإنه لا توجد عادة ولاية قضائية للحصن؛ والعكس صحيح، عندما يكون هناك سكان، حتى لو لم تكن هناك قلعة ككيان مكاني، فقد يكون هناك حصن، وهو ما يخول ممارسة ولاية قضائية على السكان المستقرين بشكل مستقل عن الإقليم. وبالمثل، فإن نصوصا مثل نص ابن صاحب الصلاة[38] ستكون غير مفهومة بالنسبة لنا. عندما يستخدم مصطلح **"حصن"**، نعتقد أنه لا يشير إلى قلعة بل إلى بنية فوقية ذات طبيعة أوسع، كما هو موضح في هذا الوصف للطريق الذي سلكته القوات الموحدية عند عودتها إلى مدينة مرسية من حصار مدينة وبذة (Huete) ناحية قونكة (Cuenca) سنة 567 هـ / 1172م، حيث يقول: **"...ثم أقلع يوم الأحد الموفي عشرين ونزل بحصن بليانة. ثم رحل يوم الإثنين ونزل بحصن عصف. ثم رحل يوم الثلاثاء ونزل بحصن إلج**[39]**، ثم رحل يوم الأربعاء ونزل بحصن أوريولة"**.

والملاحظ في هذا النص وجود عدد من التناقضات، لأنه من حيث المبدأ يستحيل أن تضم حصون **بليانة** أو **عصف** عددا كبيرا من الجند، خاصة فيما يتعلق بالطعام، وهي المشكلة الرئيسية التي أجبرتهم على الانتقال من شاطبة إلى دانية لتزويد أنفسهم بالمؤونة. من ناحية أخرى، فإنه من غير المفهوم تسمية إلج وأوريولة بالحصون، حيث كانت إلج (إلش / Elche) دائما مدينة سهلية مسورة، أما أوريولة فقد تجسدت أهميتها بالفعل من خلال كونها مقرا قديما للقوط الغربيين[40]، كما أنها تتجاوز مصطلح الحصن نظرا لأهميتها الإدارية والقضائية، لذلك نجد أن هذه المعطيات لا تتوافق فعليا مع المفهوم البسيط للحصن، لكنها تقدم دليلا على إمكانية وجود بنية فوقية قضائية من شأنها أن تدعم وجود **"حصن"** في هذا التسلسل الزمني. يضاف إلى ذلك، اعتقادنا بأن هذا النص لابن صاحب الصلاة لا يصف الحصون البسيطة، بل يسرد سلسلة من الكيانات المتفوقة والمعقدة.

إن السمة العملية والفعالة للحصن هي التي تقودنا إلى التأكيد على طابعه كمؤسسة للسيادة القضائية على المجتمعات الزراعية الواقعة في مجال نفوذه، والتي لا ترتبط بإقليم معين أو بقلعة معينة، بل يمكن ممارسة هذه الولاية القضائية في قلعة أو في مدينة. ومن الناحية المكانية لا يقتصر الأمر على مجمع محصن به عدد من القرى والمزارع، ولكنه يتعلق بهيكل أكبر يتكون من عدة قلاع وعدد متغير من القرى والبساتين والمزارع. وبالتالي، تكمن الديناميكيات الوظيفية للحصن في الإطار المؤسسي لمجال اختصاصه القضائي.

وبالعودة إلى مسألة الأدوار التي اضطلع بها القائد، نجد أنه كان يمارس الولاية القضائية على المجتمعات الزراعية الخاضعة لنفوذه، وتنبع سلطاته من السلطة المركزية. بعبارة أخرى، فهو الممثل المباشر للسلطة المركزية أمام المجتمعات الزراعية وله سلطة قضائية على السكان، وليس على الإقليم. بسبب هذه الخصائص، يمكننا القول أنه لا يوجد قادة في جميع القلاع ولكن فقط في الحصن، وأنهم لا يمتلكون الأرض أو المنطقة أبدا، ولا يشكلون جزءا من الجماعة.

ونود أن نسلط الضوء على الفئة المؤسسية للحصن وجانبها القضائي، الذي يمثله القائد في المجتمعات الزراعية، لأننا نجد أن بعض الدراسات[41] تحيل على درجة كبيرة من الاستقلال الاجتماعي والإداري للمجتمعات الزراعية الأندلسية، وهو ما يجعل القائد متمركزا في المرتبة الثانية غير المهمة خلف هذه المجتمعات الزراعية أو الجماعة. لكننا نلاحظ أن هذا النهج في التفسير غير صحيح، لأننا إذا التزمنا بتحليل علاقات هذه المجتمعات الزراعية بالسلطة المركزية، فسوف نفهم الشخصية المهمة للقائد التي هي حية وكامنة أثناء وجود تلك السلطة، وتفقد كل صفاتها لحظة اختفائها تاركة المجتمعات الزراعية ممثلة بشيخ الجماعة والفقيه. لذلك، فإنه من المفهوم تماما أنه في النصف الأول من القرن 7 هـ / 13م عندما سادت الفوضى السياسية الشاملة في مرسية مع فراغ واضح في السلطة، أجبر الحكام على استبدال بعضهم البعض، علاوة على بلنسية التي أبرم آخر ولاتها الموحدين الذي تم خلعه من حكمها السيد أبو زيد عبد الرحمن بن محمد اتفاقا مع ملك أراغون خايمي الأول، للإطاحة بحاكم بلنسية الجديد أبي جميل زيان بن مردنيش، الذي وجد نفسه معزولا وبدون دعم من مرسية وشاطبة، ودانية، ولقنت، وأوريولة، وقرطاجنة[42].

في ظل هذه الظروف، فقدت شخصية القائد كل أهميتها، مما يفسر ظهورها الهزيل على الساحة التاريخية، لكن هذا لا يكفي لتأكيد دورها غير المهم في الديناميات الاجتماعية الإسلامية السابقة. وبالمثل، ولكن في الحالة المعاكسة، فإن بعض القادة العسكريين يعتبرون أنفسهم مؤهلين للحصول على امتيازات السلطة، ليكونوا قادرين على الاستقلال كحكام حقيقيين. ومع ذلك، نعتقد أن هذه الحقائق لا ينبغي أن تلقي بظلالها على الوظيفة الأساسية للقائد كممثل للسلطة المركزية على المستوى المحلي، ولديه سلطة قضائية كاملة مرفوقة بالقدرة على التنفيذ في القرى والمجالات الزراعية، وهو بذلك يحوز صلاحيات تمنحه استقلالية كاملة لفرض أحكامه[43].

غير أن الباحثة الإسبانية ماريا كامبوي (Maria Campoy)[44] تشير إلى أن تحديد ممثلي السلطة المركزية الذين فصلوا في القضايا والنزاعات بالمجالات الزراعية لا يزال غير واضح. ومع ذلك، يمكننا

أن نعتبر أن القادة كانوا ممثلين قضائيين في المناطق الريفية، حيث أعطيت لهم صفة نواب للقضاة في الدوائر القضائية الواسعة أو التي يصعب الوصول إليها بِيُسر، كما مُنحت لهم صلاحية اتخاذ إجراءات قضائية ذات طبيعة جنائية ومدنية، وممارسة أعمال الشرطة مثل إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات، وزجر الأعمال الاجرامية، والقبض على المجرمين، والحفاظ على النظام العام، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات حسب تقديره، أو العقوبات التأديبية التي يقرها القاضي.

هدفت السلطة المحلية إلى الحفاظ على جزء مهم من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بمسائل العدالة المخصصة لإدارة المجتمعات الزراعية، أو أن تحوز إمكانية التدخل المباشر من قبل ممثليها خلال المداولة والمشاركة في القرارات القضائية المتخذة. وفي هذا دلالة على دور الوساطة الذي كان يمكن أن يلعبه القائد بين الدولة والمجتمعات الزراعية.

شكلت ممارسة العدالة أداة قوية جدا في يد السلطة. وبالتالي، فإن فرض سلطة معينة على بيئة اجتماعية غير قابلة للتدخل الخارجي، يتطلب بالضرورة التخلي عن قوانينها وتقاليدها، بما في ذلك تقاليدها القانونية الأصلية أي أعرافها، وما يترتب عن ذلك من قبول وخضوع للأحكام القانونية الصادرة عن السلطة المركزية وممثليها المحليين. كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية ظهور ازدواجية معيارية في المجتمع الأندلسي، أو على الأقل مرونة معينة في الممارسة القانونية، مفتوحة على إدماج العادة والعرف باعتبارهما قوانين ذات طابع قبلي، ضمن الشريعة الإسلامية كقانون ديني مطبق من قبل القاضي[45]. وهو ما فسره أحد الباحثين بكون القانون العرفي القبلي كلما كان قويا، كانت الدولة ضعيفة[46].

مسألة أخرى وجب أن نتطرق إليها تخص وظيفة القائد، وقدرته المحتملة على تحديد أو التأثير على القرارات الاقتصادية في المجال الخاضع لسلطته. فقد كان من الممكن أن يتطور هذا الجانب الهام إما بشكل مباشر من خلال حق الملكية، أو بشكل غير مباشر من خلال السيطرة على النشاط الاقتصادي، أو من خلال إدارة الممتلكات التابعة لأطراف ثالثة، ولا سيما الدولة نفسها أو أصحابها من الأسرة الحاكمة. وعمل القائد أيضا على إدارة الثروة الحيوانية إما كمسؤول عن مراعي الحاكم، أو كمالك لهذا المورد الاقتصادي، سواء بالوراثة في حالة انتمائه لإحدى الأسر الثرية المرتبطة بالسلطة المركزية، أو حصوله عليها بالغرامة التي يفرضها على المزارعين، أو حقوق تأجير رؤوس الماشية[47].

وانخرط بعض القادة في التجارة الدولية خاصة في الفترة النصرية لفائدة البيت الحاكم، ولعبوا دورا مهما في هذه العملية التي روج لها النصريون على المستوى المحلي، وذلك عبر إعادة توجيه بعض القطاعات الإنتاجية الزراعية والعمل على تجديدها، وإحياء الأراضي الموات بالموازاة مع الرفع من نسبة المساحات المزروعة بعيدا عن النظام الزراعي التقليدي، وذلك لملائمة حاجيات الطلب الخارجي المرتفع على المنتوجات الزراعية.

وباطلاعنا على أحد رسائل التقديم (التعيين) الموحدية لقائد عسكري، سوف نجد أن السلطة المركزية تحدد بوضوح لهذا القائد بصرف النظر عن الوظائف العسكرية المنوطة به أصلا، أنه في المنطقة التي عين بها سيكون مسؤولا عن **"أشغالها كلها ومجابيها"**[48]، أي مشرفا على جباية ضرائبها وتدبير مواردها المالية، وهو ما يفيد خضوع المنطقة كليا لسلطته.

إن التداعيات المحلية للسلطة تدفعنا إلى محاولة معرفة المدى الذي ستكون فيه قادرة على تقويض الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الزراعية. فتحصيل الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي مثلا، يمنح القائد هامشا أكبر من القدرة على ممارسة بعض الضغط على تلك المجتمعات، علاوة على أن هذه المسؤولية المالية من الممكن أن تترجم استقلالية وظيفية معينة للقائد، لأنه كان يستفيد بشكل مباشر من التمتع ببعض هذه العوائد الضريبية.

نافلة القول، شكلت التحصينات الدفاعية في الأندلس منظومة متكاملة تجاوزت دورها العسكري المباشر لتصبح عنصرا حيويا في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الزراعية. تجلى هذا الدور المحوري في حماية الموارد الزراعية وتنظيم العلاقة مع السلطة المركزية وتعزيز الاقتصاد المحلي. قدمت هذه

الأبراج حماية استراتيجية للأراضي الزراعية ومواردها، كما في منطقة بسطة التي اشتهرت بإنتاج التوت والحرير والزيتون. كان نظام التحصين المحكم، الذي ضم أكثر من ألف برج صغير، ضروريا لحماية المحاصيل والإنتاج من التهديدات الخارجية، مما عزز الاستقرار الاقتصادي للمنطقة.

عكست هذه المنظومة الدفاعية علاقة معقدة بين المجتمعات الزراعية والدولة. فقد أدارها قادة محليون معينون من السلطة المركزية، مما خلق نظاما إداريا منظما سهَّل جمع الضرائب وضَمِن التكامل الاقتصادي. أثار هذا التنظيم تساؤلات حول مدى مساهمة المجتمعات الزراعية المحلية في إنشاء وإدارة هذه التحصينات، خاصة في العصر النصري الذي شهد تطورا ملحوظا في استغلال التضاريس الجبلية لتعزيز النظام الدفاعي.

ساهمت عمليات بناء الأبراج وصيانتها في تنشيط الاقتصاد المحلي. كما عززت هذه الشبكة الدفاعية التكامل الاقتصادي بين مختلف المناطق، مما سهل التجارة وضمن استمرارية الازدهار في المجتمعات الزراعية الأندلسية. وهكذا، مثلت الأبراج الدفاعية في الأندلس نموذجا فريدا للتكامل بين الأدوار العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها عنصرا أساسيا في ضمان استقرار وازدهار الحياة الريفية في الأندلس.

الهوامش

[1] ـ أحمد بن عمر بن أنس العذرى بن الدلائى، **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك الى جميع الممالك**، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1965، ص. ص. 41-49. لسان الدين بن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1973، ج1، ص 125. مارمول كربخال، **وقائع ثورة الموريسكيين**، ترجمة وسام محمد جزر، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ج1، ص 59-60.

[2] -Guichard (Pierre), **Al-Andalus frente a la conquista cristiana: los musulmanes de Valencia (siglos XI–XIII)**, Biblioteca Nueva , Valencia, 2001, p. 289-290.

[3] ـ أبو عبد الله محمد الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاف**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ج2، ص 570.

[4] -Porras (Alberto Garcia), « La implantación del poder en el medio rural nazarí sus manifestaciones materiales en las fortalezas fronterizas granadinas », en ***De la alquería a la aljama***, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016, p. 228.

[5] ـ ا أبو مروان حيان بن خلف بن حيان، **المقتبس (السفر الثاني)**، تحقيق محمود علي مكي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2003، ص 132. عنان محمد عبد الله، **دولة الإسلام في الأندلس ـ العصر الثاني: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ج1، ص 311.

[6] ـ محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن الأبار، **الحلة السيراء**، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1985، ج1، ص. ص. 33-36.

Elum (Pedro López), **La alquería islámica en Valencia estudio arqueológico de Bofilla, siglos XI a XIV**, Valencia, 1994, p. 49-50. Márquez (Manuel), « Sistema de vigilancia y control del Reino Nazarí en Granada », ***Arqueología y Territorio Medieval***, Nº. 2, 1995, p. 83.

[7] - Cressier (Patrice), « Agua, fortificaciones y poblamiento El aporte de la arqueología a los estudios sobre el Sureste peninsular », ***Aragón en la Edad Media***, Nº 9, 1991, p. 415-416.

[8] - Ortega (Julián), « Torre y peón contra rey Poder, fortificaciones y legitimidad en el tablero de taifa de santa María de Oriente », en ***Poder y comunidades campesinas en el Islam occidental (siglos XII-XV)***, Eds. Alberto García Porras y Adela Fábregas García, granada, 2020, p. 155.

[9] ـ ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ج2، ص 246. ابن عذاري أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، ط3، دار الثقافة، بيروت، 1983، ج3، ص 178.

[10] ـ ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ج2، ص. ص. 108-115. ابن عبد الملك أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012، ج3، ص 41.

[11]-Villaespesa (Francisco), « Las torres de la Campiña de Córdoba en el siglo XIII. Un sistema- de defensa de las comunidades rurales en época almohade », ***Qurtuba***, Nº. 1, 1996, p. 160.

[12] ـ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج2، ص 568. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميرى، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط1، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980، ص 113.

[13] - De Valera (Mosén Diego), **Crónica de los reyes católicos**, edición y estudio por Juan de Mata Carriazo, José Molina impresor, Madrid, 1927, p. 281. Del Pulgar (Fernando), **Crónica de los Reyes Católicos**, Ed. Juan de Mata de Carriazo, vol. II, capítulo= =CCXXXV, Espasa Calpe Sa, Madrid, 1943, p. 372. De Palencia (Alanso), **Guerra de Granada**, Traducción castellana del latín por A. Paz y miliá, Tomo. V, Tipografía de la Revista de Archivos, Madrid, 1909, p. 400. Balbás (Leopoldo Torres), **Ciudades hispanomusulmanas**, Tomo. I, Instituto Hispano-Arabe de Cultura, Madrid, 1970, p.153.

[14] ـ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 555. الحميرى، **الروض المعطار**، ص 392.

[15] ـ الحميري، المصدر نفسه، ص 507.

[16] ـ لم يقتصر دور القائد على الجانبين العسكري والسياسي في العهد النصري مثلا، بل كان يُعهد لبعضهم مباشرة بإدارة ممتلكات الأسرة الحاكمة. ينظر:

Fábregas (Adela), « Presencia del estado en el mundo rural nazarí: el papel de los alcaides. Una primera aproximación », en ***De la alquería a la aljama***, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016, p. 343.

[17] - Guichard (Pierre), **Al-Andalus frente a la conquista cristiana...**, Op.cit, pp.647-655. Guichard (Pierre), « El siglo XIII valenciano: del sistema socio-político "tributario-mercantil" musulmán al régimen señorial y feudal cristiano », en ***Desigualdad y Dependencia: la periferización del Mediterráneo occidental (s. xii–xix)***, ed. María Teresa Pérez Picazo and others, Consejería de Cultura y Educación, Murcia, 1986, p.57.

[18] ـ ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ج1، ص. ص. 56-59-60؛ ج2، ص 371.

[19] ـ مؤنس حسين، **فجر الأندلس دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام لدولة الأموية 711-756م**، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 2008، ص 485.

[20] ـ ابن القوطية أبو بكر محمد بن عمر، **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، 1989، ص 70. العذري، **نصوص عن الأندلس**، ص. ص. 25-73. ابن عذاري أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليڤي بروفنسال، ط2، دار الثقافة، بيروت، 1980، ج2، ص. ص. 50-58-170.

[21] ـ ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، **المقتبس في أخبار بلد الأندلس**، تح: عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، 1965، ص. ص. 218-221-234.

[22] ـ ابن سعيد أبو الحسن على بن موسى المغربي، **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1995، ج1، ص 41.

[23] ـ ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص 502-503.

[24] ـ العذري، **نصوص عن الأندلس**، ص 32.

[25] ـ ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، **المقتبس**، اعتنى بنشره ب. شالميتا بالتعاون لضبطه وتحقيقه مع ف. كورينطي م. صبح وغيرهما، ج5، المعهد الإسباني العربي للثقافة وكلية الآداب بالرباط، مدريد، 1979، ج5، ص 468.

[26] ـ محمد حناوي، **النظام العسكري بالأندلس في عصري الخلافة والطوائف**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003، ص 201.

[27] -Balbás (LeopoldoTorres), « Arte almohade ; Arte nazarí ; Arte mudéjar », ***Ars Hispaniae***, Vol. 4, 1949, p. 161.

[28] ـ ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج2، ص 51-52.

[29] ـ المصدر نفسه، ج1، ص 509.

[30] - Delgado (Cristóbal), « Liberación de cautivos del reino de Granada. Siglo XV », la España Medieval, Nº. 3, 1982, p. 639.

[31] - Abbādī ʻAbd al-Fattāḥ (Aḥmad Mukhtār), **El Reino de Granada en la época de Muhammad V**, Instituto de Estudios Islámicos, Madrid, 1973, p.132.

[32] - Puertas (Miguel Jiménez) y otros « El Fuerte de Lanteira (Granada). Análisis de una fortificación de alquería de época nazarí », ***Arqueología de la Arquitectura***, N°7, Madrid, 2010, p. 210.

[33] ـ فرحات يوسف شكري، **غرناطة في ظل بني الأحمر (دراسة حضارية)**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993، ص 71

[34] -Cressier (Patrice), « Las fortalezas musulmanas de la Alpujarra (provincias de Granada y Almería) y la división político-administrativa de la Andalucía oriental » , ***Arqueología Espacial***, Nº. 5, Universidad de Zaragoza, 1984, p. 193.

[35] -Malpica (Antonio), **Medio físico y poblamiento en el Delta del Guadalfeo: Salobreña y su territorio en época medieval**, Universidad de Granada, 1996, p. 138.

[36] ـ ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج1، ص 134. ابن الخطيب لسان الدين، **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1347هـ.ص 27. مؤلف مجهول، **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر**، تحقيق: الفريد البستاني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002. ص 5.

[37] ـ أبو مروان حيان بن خلف بن حيان القرطبي، **المقتبس من أنباء أهل الأندلس (السفر الثالث)**، تحقيق محمود علي مكي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2009، ص 57.

[38] ـ ابن صاحب الصلاة عبد الملك، **المن بالإمامة**، تحقيق عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987. ص 423.

[39] ـ ورد ذكر هذا الحصن عند العذري باسم **"إلش"**. ينظر: العذري، **نصوص عن الأندلس**، ص 10.

[40] ـ العذري، **نصوص عن الأندلس**، ص 10.

[41] -Azuar Ruiz (Rafael), «Una Interpretación Del «Hisn» Musulmán en El Ámbito Rural», ***Revista Instituto de Estudios Alicantinos. Época II, núm. 37, septiembre-diciembre, 1982***, p.39. Vázquez (Luis), « Tras las huellas de los poderes locales en la Granada nazarí posibilidades de estudio desde la materialidad », en ***De la alquería a la aljama***, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016, p. 109.

[42] ـ ابن خلدون عبد الرحمن، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981.ج4، ص 214. عنان محمد عبد الله، **دولة الإسلام في الأندلس ـ العصر الثاني: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ج5، ص 35-36.

[43] -Malpica (Antonio), « La villa de Motril y la repoblación de la costa de Granada (1489-1510) », ***Cuadernos de estudios medievales y ciencias y técnicas historiográficas***, Nº. 10-11, 1983, p. 193.

[44] - Campoy (María), « Cadies y alcaides de la frontera oriental nazarí (s. XV) », ***Al-Qanṭara***, Vol. 20, Fasc. 2, 1999, pp. 496-498.

[45] ـ الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج جماعة من الفقهاء تحت إشراف الدكتور محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981. ج7، ص 137.

[46] - Stewart (Frank.H), « Tribal Law in the Arab World: A Review of the Literature », ***International Journal of Middle East Studies*** , Vol. 19, No. 4, Cambridge University Press, 1987, p. 473. Stewart (Frank.H), **Customary Law in North Africa and the Arab East**, Islamic Law and Society, Vol. 13, No. 1, Brill, 2006, p. 1.

[47] - Fábregas (A), **Presencia del estado en el mundo rural nazarí…**, Op.cit, p. 351.

[48] ـ أحمد عزاوي، **رسائل موحدية: مجموعة جديدة**، ج1، ص 447، التقديم الواحد والعشرون.

البيليوغرافيا العربية

المصادر

- ابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر، الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1985.
- ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1973.
- ابن الخطيب لسان الدين، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1347هـ.
- ابن القوطية أبو بكر محمد بن عمر، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، 1989.
- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد، جمهرة أنساب العرب، تحقيق لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، المقتبس (السفر الثاني)، تحقيق محمود علي مكي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2003.
- ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، 1965.
- ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، المقتبس من أنباء أهل الأندلس (السفر الثالث)، تحقيق محمود علي مكي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2009.
- ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، المقتبس، اعتنى بنشره ب. شالميتا بالتعاون لضبطه وتحقيقه مع ف. كورينطي م. صبح وغيرهما، المعهد الإسباني العربي للثقافة وكلية الآداب بالرباط، مدريد، 1979، ج5.
- ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981.
- ابن سعيد أبو الحسن على بن موسى المغربي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1995.

- ابن صاحب الصلاة عبد الملك، المن بالإمامة، تحقيق عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- ابن عبد الملك أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012.
- ابن عذاري أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليڤي بروفنسال، ط2، دار الثقافة، بيروت، 1980، ج2.
- الإدريسي أبو عبد الله محمد الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليڤي بروفنسال، ط3، دار الثقافة، بيروت، 1983، ج3.
- الحميري أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ط1، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980.
- العذري أحمد بن عمر بن أنس بن الدلائى، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك الى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1965.
- كربخال مارمول، وقائع ثورة الموريسكيين، ترجمة وسام محمد جزر، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.
- مؤلف مجهول، نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، تحقيق: الفريد البستاني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.
- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج جماعة من الفقهاء تحت إشراف الدكتور محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981.

المراجع

- حناوي محمد، النظام العسكري بالأندلس في عصري الخلافة والطوائف، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003.
- عزاوي أحمد، رسائل موحدية: مجموعة جديدة، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 1995.
- عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس - العصر الثاني: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.
- فرحات يوسف شكري، غرناطة في ظل بني الأحمر (دراسة حضارية)، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993.
- مؤنس حسين، فجر الأندلس دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام لدولة الأموية 711-756م، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 2008.

البيليوغرافيا الأجنبية

المصادر

- De Palencia (Alanso), Guerra de Granada, Traducción castellana del latín por A. Paz y miliá, Tomo. V, Tipografía de la Revista de Archivos, Madrid, 1909.
- De Valera (Mosén Diego), Crónica de los reyes católicos, edición y estudio por Juan de Mata Carriazo, José Molina impresor, Madrid, 1927.

• Del Pulgar (Fernando), Crónica de los Reyes Católicos, Ed. Juan de Mata de Carriazo, vol. II, capítulo CCXXXV, Espasa Calpe Sa, Madrid, 1943.

المراجع

• Abbādī ʻAbd al-Fattāḥ (Aḥmad Mukhtār), El Reino de Granada en la época de Muhammad V, Instituto de Estudios Islámicos, Madrid, 1973.
• Balbás (Leopoldo Torres), Ciudades hispanomusulmanas, Tomo. I, Instituto Hispano-Arabe de Cultura, Madrid, 1970.
• Elum (Pedro López), La alquería islámica en Valencia estudio arqueológico de Bofilla, siglos XI a XIV, Valencia, 1994.
• Guichard (Pierre), Al-Andalus frente a la conquista cristiana: los musulmanes de Valencia (siglos XI–XIII), Biblioteca Nueva , Valencia, 2001.

المقالات

• Azuar Ruiz (Rafael), «Una Interpretación Del «Hisn» Musulmán en El Ámbito Rural», *Revista Instituto de Estudios Alicantinos. Época II, núm. 37, septiembre-diciembre, 1982*.
• Balbás (LeopoldoTorres), « Arte almohade ; Arte nazarí ; Arte mudéjar », *Ars Hispaniae*. Vol. 4, 1949.
• Campoy (María), « Cadies y alcaides de la frontera oriental nazarí (s. XV) », *Al-Qanṭara*, Vol. 20, Fasc. 2, 1999.
• Cressier (Patrice), « Las fortalezas musulmanas de la Alpujarra (provincias de Granada y Almería) y la división político-administrativa de la Andalucía oriental », *Arqueología Espacial*, Nº. 5, Universidad de Zaragoza, 1984.
• Cressier (Patrice), « Agua, fortificaciones y poblamiento El aporte de la arqueología a los estudios sobre el Sureste peninsular », *Aragón en la Edad Media*, Nº 9, 1991.
• Delgado (Cristóbal), « Liberación de cautivos del reino de Granada. Siglo XV », *la España Medieval*, Nº. 3, 1982.
• Fábregas (Adela), « Presencia del estado en el mundo rural nazarí : el papel de los alcaides. Una primera aproximación », en De la alquería a la aljama, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016.
• Fábregas (Adela), « Presencia del estado en el mundo rural nazarí: el papel de los alcaides. Una primera aproximación », en *De la alquería a la aljama*, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016.
• Guichard (Pierre), « El siglo XIII valenciano: del sistema socio-político "tributario-mercantil" musulmán al régimen señorial y feudal cristiano », en *Desigualdad y Dependencia: la periferización del Mediterráneo occidental (s. xii–xix)*, ed. María Teresa Pérez Picazo and others, Consejería de Cultura y Educación, Murcia, 1986.

- Malpica (Antonio), « La villa de Motril y la repoblación de la costa de Granada (1489- 1510) », *Cuadernos de estudios medievales y ciencias y técnicas historiográficas*, Nº. 10-11, 1983.
- Malpica (Antonio), Medio físico y poblamiento en el Delta del Guadalfeo: Salobreña y su territorio en época medieval, Universidad de Granada, 1996.
- Márquez (Manuel), « Sistema de vigilancia y control del Reino Nazarí en Granada », *Arqueología y Territorio Medieval*, Nº. 2, 1995.
- Ortega (Julián), « Torre y peón contra rey Poder, fortificaciones y legitimidad en el tablero taifa de santa María de Oriente », en *Poder y comunidades campesinas en el Islam occidental (siglos XII-XV)*, Eds. Alberto García Porras y Adela Fábregas García, granada, 2020.
- Porras (Alberto Garcia), « La implantación del poder en el medio rural nazarí sus manifestaciones materiales en las fortalezas fronterizas granadinas », en *De la alquería a la aljama*, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016.
- Puertas (Miguel Jiménez) y otros « El Fuerte de Lanteira (Granada). Análisis de una fortificación de alquería de época nazarí », *Arqueología de la Arquitectura*, N°7, Madrid, 2010,
- Stewart (Frank.H), « Customary Law in North Africa and the Arab East », *Islamic Law and Society*, Vol. 13, No. 1, Brill, 2006.
- Stewart (Frank.H), « Tribal Law in the Arab World : A Review of the Literature », *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 19, No. 4, Cambridge University Press, 1987.
- Vázquez (Luis), « Tras las huellas de los poderes locales en la Granada nazarí posibilidades de estudio desde la materialidad », en *De la alquería a la aljama*, coord. Ana Echevarría Arsuaga, Adela Fábregas, Universidad Nacional de Educación a Distancia, Madrid, 2016.
- Villaespesa (Francisco), « Las torres de la Campiña de Córdoba en el siglo XIII. Un sistema- de defensa de las comunidades rurales en época almohade », *Qurtuba*, Nº. 1, 1996.